

هذه إجراءات حكومية ساهمت في تعميق الفقر

تتمثل الحكومة من مسؤولياتها الاقتصادية، يعكس مدى فشلها في إدارة الملفات الأكثر سخونة، ويرسم حدوداً فاصلة، وفجوة عميقة بينها وبين مواطنيها الذين من الأفضل بناء جسور معهم. إذ تفاجئنا بعض التصريحات الحكومية كل أسبوع، وتخذلنا مواقف عدد من المسؤولين الذين يفترض أن يقفوا في الضفة الثانية، وتذهلنا القرارات والتوجهات المتعلقة بالشأن المعيشي، رغم أن الغالبية الساحقة من الناس يستقرون في عمق العورة، وفي قاع جديد، مؤلم ومرعب.

القضية لا تتعلق بما قاله مستشار وزير الاقتصاد غسان العبد، في تصريح صحفي نشر الأسبوع الماضي، فهذا غيض من فيض، وجزء بسيط مما يتحدث فيه عدد كبير من المسؤولين الحكوميين، لاسيما المعنيين بالشأن الاقتصادي. ويمكن الاستناد إلى ما صرح به المستشار الحالي والمعاون السابق لوزير الاقتصاد، للبناء على مواقف عمومية للمسؤولين، وتكتم الخطورة فيما يمكن البناء عليه مستقبلاً. إذ لم تتوان الحكومة من تسليط سيف تصريحاتها ومواقفها على المواطنين الفقراء والضعفاء اقتصادياً، وبدأت هذه العملية بشكل ممنهج، وقادت الحكومة حملات مضللة، تنهم فيها الناس بالتبذير، والإسراف، وعدم إدراك خطورة الوضع الاقتصادي، حتى وصل الأمر إلى تقديم بيانات غير دقيقة، لتبرير قرارات غير شعبية، وتمس الطبقات المستقرة في القاع. هل نتذكر الحملات الفاشلة التي قادتها الحكومة، لتبرير الهدر في الخبز؟ لم تتجرأ الحكومة يوماً على إلقاء القبض على واحد من ملايين السوريين بتهمة تبذير النعمة والإسراف في الخبز، أو في الحد الأدنى استخدامه لغير الغاية المخصصة له، أي بدلاً من أن يكون المادة الرئيسية على المائدة يذهب لعلق الليرة الحيوانية. من يستطيع من المغلوبين على أمرهم، والذين لا أحد يساندهم، ارتكاب جرم اقتصادي كهذا؟ كيف يمكن لعشرات الأطنان من الخبز أن تقطع الطرقات وتمر على الحواجز التفتيشية، وتخرج من الأفران، دون أن تعرف بها الأجهزة الحكومية ذات الصلة؟ حتماً، هناك موقف حكومي مسبق من قضية تسعير الخبز، وكذا المحروقات، يهدف إلى تلبية صوت العقل المالي للحكومة، وليس صوت العقل الاقتصادي - الاجتماعي، وترجيح مصلحتها من تأمين موارد، على مصلحة الشرائح الفقيرة التي مازالت تأكل خبزاً وليس (الكاتو). القضية هنا، لا يمكن اختزالها بالسعر المحدد للخبز، الذي تابعت الحكومة موقعها فيه بزيادات متلاحقة، إنما في الموقف الحكومي من المادة الغذائية الأساسية، بمعنى أنها كشفت عن دورا مبيتة للانجرار باتجاه التخلي عن خطط وسياسات اقتصادية، لهذا الانجرار أثر سلبي اجتماعي وسياسي واسع، وكانت الحكومة في هذا الشأن تملك من الحس الليبرالي العارم، لتخرق الخط الأحمر الذي وضعت له نفسها، وخذلت الناس به. هذا مثال واحد، يعبر عن الطرق التي اتبعتها الحكومة التي تتعت نفسها بأنها حكومة حرب أو حكومة الأزمة، لا كما يصفها بعض الخبراء بأنها (الحكومة الأزمة) وبالمسطرة ذاتها يمكن القياس على أسعار المحروقات، وأجور النقل، والرسوم والضرائب المفروضة، كلها مطارح سعت الحكومة من خلالها إلى زيادة مواردها، متبعة الطرق وطنه، فيما جيوبه فارغة، ويطنه خاو، هذه السياسات المعتلة، هي التي ساهمت بشكل مباشر في تعميق الفقر في البلاد، وهي التي نقلت طبقات اجتماعية إلى طبقة المهمشين والمعوزين والفقراء والضعفاء اقتصادياً، وإذ لا ننكر أثر الأزمة الراهنة، والحرب الشواء التي تدور رحاها منذ ٥٦ شهراً متتالياً في البلاد، إلا أن ما يتعلق بالإجراءات الحكومية بهذا الشأن - أي زيادة عدد الفقراء - يثير التساؤل حول دور الحكومة الاقتصادية؟ وحول خططلها لردم الفجوة بين الدخل ومستلزمات المعيشة؟ وموقفها الحقيقي وإجراءاتها المتخذة للتقليل من حجم الكوارث التي طالت حيوات الناس الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية؟

إن حكومة لا تتمكن بعد هذه السنوات من وضع برنامج تقنين كهربائي عادل، لمدينة عدد سكانها لا يتجاوز المليون، لن تكون لديها القدرة ولا الكفاءة، لإدارة ملفات اقتصادية ساخنة، والحكومة التي لا تتجرأ على محاسبة مخطئ يعينه، لن يكون بمقدورها الحديث - نعم، مجرد الحديث - عن الشفافية والنزاهة.

حكومة كهذه، هي المسؤولة مباشرة عن الفقر المتغلغل في البلاد، وهي التي صنعت بإجراءاتها غير الشعبية، جيوب فقر مدقع خطر، وهي التي أسست عبر توجهاتها لطبقة المسحوقين، كما أنها هي ذاتها التي تضع المواطن في قفص الاتهام دائماً، متذرة بالافتقار وقوانينه، وبالحرمان وتدابيرها، فيما تتناسى أن الاقتصاد هو روح أيضاً، وأن للحرب أخلاقيات.

ثامر قروط
Thamir72@gmail.com

الفساد في السلم جريمة ونزيف وألم... وفي الحرب خيانة عظيمة

بشار المنير

basharmou@gmail.com



شعوب الدول التي يكتسحها، وهو عدم جدوى القوانين إزاء فئات تخالف هذه القوانين، بل تستغلها للحصول على منافع مادية ومعنوية. وقد وضع بعض الباحثين حلولاً لهذه الآفة التي تضرب خصوصاً اقتصادات الدول النامية، وتضع المصلحين أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما إقامة الإدارة الرشيدة، وهي عملية تستلزم مقدمات تمهد لها، وزمناً ليس بالقصير، وإما استمرار الفساد.

أما أنصار السوق الحر ففرروا أن الفساد يرتبط بعدم سيادة آليات السوق، وبالتالي الحكومي في العملية الاقتصادية، وحملوا قطاع الدولة مسؤولية الفساد!! (٢)

١- أرتبط الفساد بالنهج الاقتصادي للدولة الذي أدى منذ ستينيات القرن المنصرم إلى تضخم المؤسسات العامة والاقتصادية، وتنامي دور الحكومات في الحياة الاقتصادية، وهيمنتها على القرار الاقتصادي، من خلال مساهمتها مساهمة فاعلة في عمليات إنتاج السلع وتوزيعها، ويتوصل هؤلاء إلى نتيجة مفادها أن تقليص دور الدولة وانسحابها من دور المنتج.. والتاجر، سيقطع الطريق على استثناء عمليات الفساد.

٢- إن عمليات الفساد تعبر عن قصور التشريعات والقوانين الرادعة، ولا ترتبط بالنهج الاقتصادي للبلاد، بل بالحكومة.. والإدارة الرشيدة لكلا القطاعين العام والخاص، لذلك تكتسب التشريعات التي تنظم الإدارة، وتلك التي تضع العقوبات، أهمية فائقة في التوفيق بين المصالح الكبرى.

٣- إن استثناء الفساد ارتبط في سورية خلال العقد الماضي ببيروز مفاهيم جديدة، ولفسفة جديدة جاءت بعد سيطرة اقتصاد السوق وآلياته.. وتحرير الأعمال.. بعد عقود من الاقتصاد الموجه، فانتعشت الوساطات بأشكالها المختلفة، وسيطرت الشطارة والفهلوية) والربح السريع، والرغبة في حياة البذخ والنزاع بأيسر الطرق وأسهلها.

٤- إن غياب التعددية السياسية والاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس التمثيلية المتختمية بطريقة ديمقراطية حرة، لعقود طويلة، شكل بيئة صالحة لنمو الفساد بأشكاله المختلفة.

يذكر السوريون بألم بالغ قبل انفجار أزمة الكارثية، صفقات فاسدة.. (وأبطلًا) فاسدين، وشاهدتهم على ذلك ما كلفته الصحافة الرسمية آنذاك، لكنهم في كثير من الأحيان يتداولون قصصاً.. وأقوالاً لا يتعدد كثيراً عن الواقع، وإن بالغت في حجم الضرر الحاصل، فهذه المؤسسة اختلس المحاسبات صندوقها.. وذلك المستشفى استورد أجهزة معطلة، ومخالفة للمواصفات المطلوبة، وتاجر أدخل إلى الأسواق لحوماً لا تصلح حتى طعاماً للكلاب.. ومسؤول حكومي وجد في منزله وسجله العقاري مليارات الليرات والدولارات.. وأطباء يعلقون على جدران عياداتهم شهادات مشكوكاً فيها.. وطلاب ينجحون دون شراء الكتب الجامعية في الوقت الذي كانت الفئات الاجتماعية المختلفة تعاني فيه مصاعب معيشية واجتماعية تضيق عليهم سبل الحياة

الكريمة، تبدأ من نذرة فرص العمل وتواضع الأجور، ولا تنتهي بعضلة تأمين السكن اللائق. أكثر فأكثر، وأصبح مبرراً لدى قسم هام من الناس بذريعة الحاجة (بديناً نعيش)، وتشغلي لبشمل فئات(بازغة) جديدة بمناسبة الأزمة ، وذلك بعد تراجع قيمة الأجور الحقيقية وارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات، وانسحاب الحكومة التدريجي من دورها الاجتماعي المتمثل بالدعم الحكومي للفئات الفقيرة والمتوسطة. لقد انضم آلاف المواطنين إلى حلقات الفساد بعد أن كانوا فيما مضى من ضحاياه، واتمدت أيدي هؤلاء إلى شبكة المصالح الحكومية بجميع تخصصاتها، ووضعوا حاجزاً غير مرئي بين المسؤول والمواطن.. وفي بعض الأحيان كانوا مع المسؤولين ضمن حلقة فساد واحدة.

الجديد في الفساد الذي استشرى خلال أزمة السوريين هو انعكاسه المباشر والسريع على مصالح المواطنين، إذ تركز على التلاعب بأسعار احتياجاتهم المعيشية والحياتية الأخرى، بدلاً من التركيز على الصفقات الكبرى، والمناقصات والعقود الحكومية، التي تنعكس أيضاً على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين ولكن بشكل غير مباشر، والسبب واضح هنا، إذ تراجمت إجراءات الحكومة.. وتقلصت عقودها الخارجية والداخلية الكبيرة، فوجد مقتنصو الفرص في إجازات استيراد السلع الاستهلاكية، والمواد الضرورية الأخرى، واحتكارها، فرصتهم في مراكمة الأرباح، وساعدتهم في ذلك ارتفاع غير مبرر في كثير من الأحيان لأسعار القطع الأجنبي ومغامرات المصابرين الذين كانوا نجوم السوق السوداء.

عضو جمعية العلوم الاقتصادية

١- تقرير منظمة الشفافية العالمية - تشرين الأول ٢٠١٠.
٢- راجع مجلة التمويل والتنمية- تشرين الأول ٢٠٠٦.

المراجع

١- تقرير منظمة الشفافية العالمية - تشرين الأول ٢٠١٠.
٢- راجع مجلة التمويل والتنمية- تشرين الأول ٢٠٠٦.

الاستثمار.. الواقع والأسواق

الدور الفردي في الترويج السياحي وجب السوريين والأجانب لسورية. وبعد ذلك تكلم محمد بنشينة عن الثقافة العربية ودورها في الوصول إلى ما نحن عليه، وأن المواطن مسؤول مثل الدولة، وأنه يجب عدم الخوض بموضوع الفساد، وهنا تشكل الدكتور سنان بأنه لا يحق لأحد أن يعيّم الفساد، وأنه لا يمكن لأي كان أن يشكك بوطنية أي شخص يعمل للمصلحة البلاد، وعندما نتكلم عن حيتان الفساد، فإننا نتكلم عن ظاهرة، وأنه بتعديلات قانونية وتطبيقها على الجميع وعودة روحية المؤسسات نتخلص من الكثير من تبعاته، وأن الثقافة العربية قد أوصلتنا سابقاً إلى مستويات تنمية تنويرية كبيرة، ولكن مصالحة البعض التي أرادها على حساب المؤسسات والدولة هي من تسبب بما نحن عليه. غير غير تحدث عن ضرورة وجود دور مركزي للدولة في العملية الاقتصادية، على الجميع وعودة روحية المؤسسات، وتطبيق الاستمرار، وأكد أن التشريكية ضرورة ولكن ضمن شروط بناء وطن، ولا يكون على حساب غبن لحد الدولة والمواطن، وكذلك أن يكون نمط الإدارة بالإنتاج هو المسيطر. ويجب ترشيد الاستيراد بما لا يعطي الأهمية للسلع الكمالية والاستهلاكية، وأنه كان من المفروض وجود حكومة حرب.

ثم تكلم نهاد بدور (من المهمين بالمصالحة الوطنية) عن نقشي الانحلال الأخلاقي وعرقلة فوضى الأخلاق والنفاق لمسيرة الاستثمار وضرورة الاعتماد على التبعينيات الصحية.

ثم تكلم عيسى غدير عن أن مواجهة

تحدث عبد الرزاق درجي عن تأثير الأزمة على زيادة تكاليف الاستثمار من خلال الحصار المفروض، وقطع طرق المواصلات، وتدمير البنى التحتية وتهريب الأموال التي قدر جزء منها بنحو ١٢ مليار دولار إلى لبنان وحده، وأن جميع الخسائر التي مني بها الاقتصاد حتى نهاية ٢٠١٤ نحو ٢٠٢ مليار دولار. ثم تكلم عن جملة مقترحات لحل الأزمة عبر السعي إلى سلمي موحد وسوفر للدم السوري، وغير سرعة العمل للمصالحة والإصلاح وانتقال إلى نظام سياسي تعديلي بحارب ويقوض الفساد، وعبر استمرار دور الدولة القوي العادل والداعم لمختلف شرائح المجتمع وعدم تخلي الدولة عن القطاعات السيادية الرئيسية.

على ربا أكد ضرورة استمرار الدولة بدورها التنموي والعمل لتوطين التكنولوجيا، أسوة بتجار دول كالصين، وضرورة وجود مصرف مخصص بالاستثمار هذا الاستثمار الذي يجب أن يؤمن الأمن الصحي والغذائي والصناعي.

بعد ذلك تكلم نديم شامدين عن عدم ترويط الدولة في الاستثمارات داعياً إلى دور للمحققين تجميعي بناء وضرورة التواصل بين القواعد الشعبية والمسؤولين، وأنه كان يجب الاستفادة من أموال النازحين بدلاً من تطبيقهم.

وتكلم محمد علي عن أهمية البحث العلمي في رفد الاستثمار بخبراء وكفاءات، وعن إهمالها الدور سابقاً.

تحدثت عن أهمية البحث العلمي في رفد الاستثمار بخبراء وكفاءات، وعن إهمالها الدور سابقاً.

المحلي هذا المنتج الذي يصدر للخارج، وعن

■ (النور) - خاص:

تستمر جمعية العلوم الاقتصادية (فرع اللاذقية) بعقد سلسلة ندواتها ضمن إطار العيد الذهبي لجمعية العلوم الاقتصادية، كان آخرها ندوة بعنوان: الاستثمار.. الواقع والأفاق)..

بعد الوقوف دقيقة صمت إكباراً وإجلالاً للدماء الطاهرة التي روت وتروي أرض سورتينا الطاهرة، بدأ الدكتور سنان علي ديب الجلسة بالحديث عن أهمية الاستثمار والحاجة الماسة إليه، في ظل الظروف الراهنة وتمهيداً للمستقبل وإعادة البناء، متحدثاً عن البيئة المميزة لسورية من خلال الموقع الجغرافي وتوفر المواد الأولية والثروات الباطنية والكوادر البشرية التي تسلب أو يُعمل لتفريغها منها، مذكراً بأنه رغم القاعدة المتينة من البنى التحتية والمنشآت جرى إنشاء المدن الصناعية واستكمال البنى التحتية، إلا أن عامل الفساد وسعي البعض لتقويض دور الدولة وقتل القطاع العام من أجل المصلحة الذاتية، وسياسات التعيين الخاطئة واستثناء سياسة الإفساد، قوض جزءاً كبيراً من الفوائد المحققة رغم الحجم الكبير للفوائض، إلا أن هناك من كان يسعى لإلحاق مؤسسات خاصة على حساب أرباح القطاع العام، كما حصل في شركات التأمين وشركة التوكيلات الملاحة والصرف التي عمل جزء، ممن استثمروا في (الخاص)، على تقليص (العام) عبر قروض لمشاريع وهمية كما حصل في المصرف الصناعي الذي أفلس بديون تتجاوز ١٤ مليار ليرة سورية.

«النقد الدولي»: السعودية قد تفقد كل احتياطاتها في ٥ سنوات

يتوقع صندوق النقد الدولي قيام السعودية بإنفاق جميع احتياطاتها المالية خلال السنوات الـ ٥ القادمة، وذلك في ظل هبوط أسعار النفط بأكثر من النصف منذ منتصف العام الماضي. وأشار صندوق النقد الدولي في تقريره المتعلق بالشرق الأوسط نشر يوم الجمعة ٢٣ تشرين الأول، إلى أن عجز الميزانية لدى أكبر اقتصاد في المنطقة من المتوقع أن يبلغ في العام الحالي ٢١,٦٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، و١٩,٤٪ في العام القادم. وكانت المملكة سجلت آخر عجز في عام ٢٠٠٩، عندما هبطت أسعار النفط لفترة قصيرة بسبب الأزمة المالية العالمية.

ويرسم التقرير صورة متشائمة للضغوطات المالية على الرياض، التي تشكل عائدات النفط نحو ٩٠٪ من إيراداتها، إذ سترغم الرياض على البحث عن موارد مالية لدعم الإنفاق. وعلى غرار جيرانها المصدرين للنفط في منطقة الخليج العربي ستمثل المملكة على تقليص النفقات في ميزانيتها.

وقال مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي: (إن هبوط أسعار الخام يكلت مصدري النفط في المنطقة مبالغ طائلة، التي بلغت نحو ٣٦ مليار دولار في العام الماضي). ولفت أحمد في وقت سابق إلى أن السعودية بحاجة إلى إجراء تعديلات مالية كبيرة وهيكلية تستمر عدة سنوات.

كما تباطأ النمو الاقتصادي بسبب نحو ٧٠ مليار دولار خلال الأشهر الـ ٦ الأخيرة من استثماراتها في جميع أنحاء العالم، وذلك لسد العجز في الميزانية. إضافة إلى تراجع احتياطاتها المالية بنحو ٧٣ مليار دولار مع بدء انخفاض أسعار النفط الخام، التي انخفضت منذ شهر حزيران ٢٠١٤ بنحو ٦٠٪ بعدما بدأ الإنتاج العالمي المرتفع يصطدم بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، ووصلت إلى ٦٥٤,٥ مليار دولار، بعدما سجل الصندوق السعودي للملكة أعلى مستوياته في شهر آب ٢٠١٤، إذ بلغ ٧٣٧ مليار دولار.

وهذه الاحتياطات ليست لفترة إنمائية وفي حال بقاء أسعار الذهب الأسود عند مستويات منخفضة لفترة طويلة ستواجه السعودية على المدى الطويل تحديات اقتصادية واجتماعية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن أسعار النفط ستبلغ مستوى ٥٢ دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام الحالي، و٦٣ دولاراً في العام القادم.